

دور الموارد المالية الذاتية في تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020

The Role of Self-financial Resources in developing long-term Investments in Islamic Banks: A case Study of Dubai Islamic Bank During the Period 2010- 2020

أحمد خروبي لقواس^{1*} ، يومدين نورين²

¹ مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية (الجزائر)، جامعة الشلف a.kharroubilakouas@univ-chlef.dz

² جامعة الشلف (الجزائر)، b.naourine@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2022/06/03

تاريخ القبول: 2022/01/22

تاريخ الإرسال: 2021/09/04

ملخص:

تهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز واقع الموارد المالية الذاتية ومدى مساهمتها في تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في بنك دبي الإسلامي، باعتباره أول بنك إسلامي متكامل يتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال القيام بتحليل الجداول الإحصائية والتقارير المالية السنوية الصادرة من بنك دبي الإسلامي.

أثبتت الدراسة وجود اختلال في هيكل طبيعة الموارد المالية لدى بنك دبي الإسلامي، حيث لم تمثل الموارد المالية الذاتية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك، إضافة إلى اختلال في هيكلية عمليات التوظيف التي شهدت ضعف كبير في الاستثمارات طويلة الأجل مقارنة بإجمالي التوظيف لديه، مما يثبت عجز البنك عن القيام بالدور التمويلي الذي يدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكيفية التي كان متوقع أن تقوم بها البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الموارد المالية الذاتية، الاستثمار طويل الأجل، بنك دبي الإسلامي.

تصنيف JEL: D14, E29, G24.

Abstract :

This study aims to highlight the reality of self-financial resources and the extent of their contribution in the development of long-term investments in Dubai Islamic Bank which is the first integrated Islamic bank that deals according to the provisions of the Islamic Sharia, by analyzing the statistical tables and annual financial reports issued by Dubai Islamic Bank .

The practical study showed the existence of an imbalance in the structure of the nature of financial resources at Dubai Islamic Bank in fact, self-financial resources only represent a low rate of the bank's total resources in addition to the imbalance in the structuring of investment operations which have shown significant weakness in long-term investments in comparison with the total of its investments thus, it proves the inability of the bank to play the financing role that supports economic and social development at the way that Islamic banks were expected to achieve.

Keywords: Self financial resources; long-term investment; Dubai Islamic Bank.

Jel Classification Codes : D14, E29, G24

مقدمة:

تعد البنوك الإسلامية واحدة من بين المؤسسات الاقتصادية التي حملها المجتمع الإسلامي الاضطلاع بالمسؤولية التنموية، ولتحقيق ذلك لا بد عليها أن تقوم بالاستثمار في المجالات والمشروعات الاقتصادية والأنشطة المختلفة التي تساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهذا يستند على حجم وطبيعة الموارد المالية التي تحوزها منها الذاتية (حقوق المساهمين)، والخارجية (الودائع وخصوصا الودائع طويلة الأجل)، وهي تعتبر من المتغيرات الكمية الرئيسية المؤثرة في النشاط الاستثماري طويل الأجل الذي يغلب عليه طابع المخاطرة، ويعتبر عدم توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل بمثابة عقبة أمام البنوك الإسلامية تجبرها على التراجع عن الأهداف والمبادئ التي تأسست من أجلها، الأمر الذي يعني تضيق فرص استثمارية كانت لتحقق للبنك والمتعاملين معه عوائد وأرباح وفوائد من شأنها أن تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك من الأفضل أن تكون الموارد المالية طويلة الأجل هي النسبة الغالبة من إجمالي الموارد المتاحة للبنوك الإسلامية. يظهر واقع التجربة والممارسات العملية للبنوك الإسلامية أنها جاءت بنتائج مخالفة للإطار النظري الذي وضعه المؤسسون لفكرة المالية الإسلامية، ويعتبر بنك دبي الإسلامي على غرار البنوك الإسلامية الأخرى الذي شهد اختلال واضح في ممارساته العملية اتجاه توظيف الأموال، حيث ركز اهتمامه على الاستثمارات قصيرة الأجل وابتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل. وتأسيسا على هذا يمكن صياغة التساؤل التالي: ما مدى مساهمة الموارد المالية الذاتية للبنوك الإسلامية في دعم الاستثمارات طويلة الأجل؟

الفرضيات:

للإجابة على التساؤل قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل هي عبارة عن حقوق ملكية وهي تمثل نسبة هامشية وضيئة من إجمالي الموارد المالية في بنك دبي الإسلامي.
- الفرضية الثانية: حقق بنك دبي الإسلامي معدلات مرتفعة في الاستثمارات طويلة الأجل نسبة إلى إجمالي الاستثمارات فيه.
- الفرضية الثالثة: استطاع بنك دبي الإسلامي توجيه ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع من أهمية الاستثمار في البنوك الإسلامية، وأثرها الإيجابي على الوصول لتحقيق التنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي، وهذا من خلال التركيز على الموارد المالية الذاتية وتبيان مدى مساهمتها في القيام بالاستثمارات طويلة الأجل في بنك دبي الإسلامي، وذلك من خلال دراسة وتقييم البيانات والتقارير المالية السنوية في بنك دبي الإسلامي عن الفترة من عام 2010 حتى عام 2020.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم واقع الموارد المالية الذاتية ودورها في تنمية الاستثمارات طويلة الأجل في بنك دبي الإسلامي، وإبراز مدى انحراف هذا الأخير عن الأهداف الأساسية التي وجدت من أجلها البنوك الإسلامية، وذلك من خلال سياسته التوظيفية المتبعة بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المتاحة للبنك من عام 2010 حتى عام 2020.

منهجية الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك بالاستفادة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر لتغطية الجانب النظري، بالإضافة إلى الاعتماد على المنهج الإحصائي التحليلي من خلال تحليل التقارير المالية والجداول الإحصائية الصادرة من بنك دبي الإسلامي.

الدراسات السابقة:

حسب مطالعتنا البسيطة لم تتمكن من الاطلاع على أي دراسة تناولت المتغيرين معاً، غير أن هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية أهمها:

- دراسة: آلاء راشد أبو عبيد 2009، مذكرة ماجستير بعنوان الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية الواقع الحالي وإمكانيات التطوير: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، والتعرف على الأسباب التي جعلتها تركز اهتمامها

على الاستثمارات الأكثر أماناً وسهولة، والبحث عن الحلول الممكنة لتصحيح مسار هذه البنوك وتمكينها من تحقيق الأهداف التنموية المأمولة منها، وهذا بعد دراسة وتحليل للتقارير المالية السنوية لمجموعة من البنوك الإسلامية التي تنشط في كل من الأردن، السودان، واليمن، وخلصت الدراسة إلا أن نصيب الاستثمار طويل الأجل ضئيل جدا في البنوك التي أجريت عليها الدراسة، وهذا راجع لعدم ملائمة موارد هذه البنوك لتمويل الاستثمار طويل، وارتفاع درجة المخاطرة لهذا النوع من الاستثمار في البنوك الإسلامية.

– دراسة: عبد القادر زيتوني 2017، أطروحة دكتوراه بعنوان دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014: حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أثر التصكيك الإسلامي على حركة الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، وذلك بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لمجموعة من البنوك الإسلامية التي تنشط في دول الخليج وماليزيا، من أجل تحليل الواقع التطبيقي للنشاط الاستثماري طويل الأجل ونشاط التصكيك في هذه البنوك، وخلصت الدراسة إلى أن عملية التصكيك تساعد البنوك الإسلامية على زيادة قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل، نظرا لما تتميز به من خصائص تمكنها من توفير الموارد المالية الملائمة لطبيعة ذلك النشاط.

– دراسة: جابر شعيب الإسماعيل 2019، مقال بعنوان دور الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية العمانية – دراسة تطبيقية على مصرف العز الإسلامي: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة التنوع الاستثماري في بنك العز الإسلامي الأردني، وإبراز واقع الاستثمار طويل الأجل في هذا البنك ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسلطنة عمان، وهذا من خلال تحليل للتقارير والبيانات المالية السنوية للبنك، وخلصت الدراسة إلى وجود اختلال في الهيكل التمويلي للبنك حيث استحوذت عمليات التمويل قصيرة الأجل على النسبة الكبرى من سياسات توزيع الأموال لديه، ما يعكس عدم التزامه بمسار البنك الإسلامي الذي وضعه المؤسسون ليحقق التنمية المنشودة.

– دراسة: فريد مشري، ليلي جودي 2020، مقال بعنوان معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية: بحثت هذه الدراسة في المعوقات التي حالت دون قيام البنوك الإسلامية بتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وتفضيلها للاستثمارات الأكثر سهولة والأعلى ضمانا وأمانا، وتم التوصل إلى أن سيطرة العقلية الربوية على سلوك غالبية المودعين، وغياب الكوادر البشرية الملائمة والمؤهلة شرعيا وفنيا، بالإضافة إلى عدم مراعاة خصوصية البنوك الإسلامية من قبل البنوك المركزية، عوامل دفعت البنوك الإسلامية إلى تجنب القيام بالمشروعات التنموية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية لا تتعامل بالفوائد (الربا)، وهذا ما تنص عليه مؤسستها الرقابية ويتم تقييده من خلال دستور تأسيس هذه البنوك، والغرض من إنشاء البنوك الإسلامية هو جمع الأموال وإنفاقها بالطريقة التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية (Ismail & Bin Haron, 2014, p. 1755). وتمتع البنوك الإسلامية بعدة خصائص مميزة من أهمها خاصية المشاركة في الربح والخسارة لمصادر واستخدامات الأموال، وتنقسم مواردها إلى موارد داخلية وموارد خارجية وكلها تجعل من البنك الإسلامي قادر على تمويل مشاريعه الاستثمارية.

1.1. الموارد المالية الذاتية للبنوك الإسلامية:

إن الموارد المالية الذاتية للبنوك الإسلامية لا تختلف كثيرا عن الموارد الذاتية في البنوك التجارية والتي تتمثل في حقوق الملكية وهي بمثابة المصدر الذي يعتمد عليه البنك في بدء نشاطه، ويستمر دورها مع توسع البنك وزيادة عملياته وهذا من خلال احتجاز جزء من الأرباح الذي يحققها البنك، إضافة إلى الاحتياطات بمختلف أنواعها، وما قد يتفق عليه من مخصصات (الطاهر الهاشمي، 2010، صفحة 89). وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

1.1.1. رأس المال:

هو صمام الأمان بالنسبة للبنوك الإسلامية الذي يمتص الحسائر المتوقعة التي قد تحدث في المستقبل، كم أنه يمثل الأمان والحماية ومصدر ثقة بالنسبة للمودعين (Moursi El Seoudi, 2012, p. 1131). ويعتبر الركيزة الأساسية لأي مشروع، فمن خلاله تبدأ حياة المشروع الحقيقية، ويبدأ به تمويل عملياته سواء كان مشروعا فردياً أو شركة (عبد الفتاح المغربي، 2004، صفحة 112). ويمثل رأس المال بالنسبة للبنك الأموال التي يضعها المساهمون تحت تصرفه عند بداية تشغيله وهو يمثل المصدر الذي تتدفق منه الموارد الأخرى، ومنه يتم تأسيس البنك وإيجاد

الكيان الاعتباري له وإعداده وتجهيزه ليتمكن من ممارسة نشاطه، كما أنه يمثل وسيلة حماية أو ضمان في البنك وهذا من خلال تغطيته للخسائر المحتملة التي تتعلق بالمساهمين أو العجز الذي يتعرض له البنك (عقون، 2009، صفحة 36). ويشترط في رأس المال أن يكون حاضراً وليس ديناً في الذمة حتى يستطيع البنك بدأ نشاطه وهو يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال في البنك (أحمد علي أحمد، 2016، صفحة 90). وتبرز أهمية رأس المال في البنوك الإسلامية من خلال الوظائف التي يقوم بها والمتمثلة فيما يلي (تومي، 2017، صفحة 43):

- وظيفة الحماية لأموال المودعين:

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في توظيف أموالها بحيث تعتمد البنوك الإسلامية على أسلوب المشاركة في الربح والخسارة بين أصحاب رأس المال والمستثمرين وبالتالي فإن أهمية هذه الوظيفة تتضاءل في البنك الإسلامي هذا باعتباره غير ضامن لرد الودائع لأصحابها وأن المودع وحده هو الذي يتحمل الخسائر التي قد تنجم عن استثمارها، ويستثنى من ذلك الودائع الجارية التي لا بد على البنك أن يضمنها لأصحابها وتلبية طلبهم عند رغبتهم في سحبها.

- الوظيفة التشغيلية:

ويقصد بالتشغيلية توفير الأصول اللازمة من مباني وأجهزة وأثاث وتسهيلات ضرورية لعمل البنك وتشغيله وقيامه بوظائفه خاصة خلال الفترة الأولى من نشأته والتي لا يمكن تمويلها إلى عن طريق رأس المال، لأنها تمثل أصول ثابتة لا تحول إلى نقدية إلا عند التصفية، ورأس المال هو البند الوحيد الذي لا يتم أداءه إلا عند تصفية البنك.

- الوظيفة التنظيمية:

تتطلب القوانين والتشريعات حد أدنى لرأس المال وذلك وفق معايير كفاية رأس المال للجنة بازل وبالتالي يقوم رأس المال على تلبية هذه المتطلبات التي تعتبر كشرط ضروري لإقامة البنك أو إقامة أحد الفروع لمزاولة العمل المصرفي.

2.1.1. الاحتياطات:

الاحتياطات هي عبارة عن أرباح محتجزة تحتفظ بها المؤسسات من أجل تقوية ودعم مركزها المالي والمحافظة على سلامة رأس المال، كما أنها تجعل المؤسسة في وضع يسمح لها بمواجهة ومقابلة الخسائر المحتملة في المستقبل (قانة، 2013، صفحة 50). وتقوم البنوك الإسلامية بغيرها من البنوك والمؤسسات باقتطاع جزء من أرباحها في نهاية كل سنة كاحتياطي وهذا من أجل تغطية المخاطر المتوقعة كنتيجة لممارستها لنشاطاتها التشغيلية والاستثمارية.

ويشير تراكم الأرباح إلى نجاح البنك في عمله (عمار الغربي، 2013، صفحة 348). كما أنها تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالبنك الأمر الذي يكسبه سمعة جيدة تساهم في جذب المزيد من المتعاملين، وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها:

- الاحتياطي القانوني:

هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يتم فرضها من قبل السلطة النقدية القانونية للبلد الذي يتواجد به البنك الإسلامي لتبقى داخله ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للمصرف على مقدار هذه النسبة (فيشوش، 2020، صفحة 113).

- الاحتياطي الاختياري:

هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونياً (غير إجباري) ولا تعاقدي، بل يتم اقتراحه من قبل مجلس إدارة البنك على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك، ويستعمل في الأغراض المقترحة من طرف المجلس ويحق توزيعه كلياً أو جزئياً على المساهمين إذا لم يستعمل في تلك الأغراض (بن مسعودة، 2008، صفحة 25).

- الاحتياطي النظامي:

"نكون أمام الاحتياطي النظامي عندما يتضمن عقد الشركة نصاً يقتضي تكوين احتياطي يخصص لمواجهة الأغراض التي يحددها النظام، ويسمى في هذه الحالة الاحتياطي النظامي نظراً لأن نظام الشركة هو الذي يقضي به على خلاف الاحتياطي القانوني الذي يقرره القانون" (الشرقاوي الملقى، 2000، صفحة 197).

3.1.1. المخصصات:

تعتبر المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي في البنوك الإسلامية، وهي مبالغ يتم تكوينها من خلال الاقتطاع من حسابات الأرباح والخسائر وهذا بغض النظر عن نتيجة نشاط البنك من أجل تغطية ومقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك فيها، أو مقابلة التزامات معلومة غير محددة القيمة مثل مخصص هبوط الأوراق المالية (خالدي و بن حبيب، 2016، صفحة 74). وتظهر المخصصات المركز المالي للبنك في صورة عادلة وقريبة من الحقيقة، كما أن تكوينها لا يتم فقط لمواجهة ما يتوقع من تدهور في نسبة توظيف واستثمارات البنك، بل يمتد أيضا لمواجهة أخطاره للوفاء بالتزامات نيابة عن عملائه (فيشوش، 2020، صفحة 114).

4.1.1. الأرباح المحتجزة:

هي عبارة عن أرباح يتم ترحيلها للسنوات المالية الموالية وهذا بناء على قرار مجلس الإدارة وبعد موافقة الجمعية العمومية على ذلك، من أجل استخدامها لدعم المركز المالي للبنك، ويعد الاحتفاظ بجزء من الأرباح داخل البنك أمر تقتضيه الظروف الاقتصادية فالاحتفاظ بالأرباح يؤدي إلى تعزيز رأس مال البنك وهذا ما يساهم في التوسع والحصول على أكبر حصة في السوق (منصوري، 2018، صفحة 11).

5.1.1. الموارد الذاتية الأخرى:

تتوفر البنوك الإسلامية على موارد ذاتية أخرى مثل تأمين المدوع من قبل العملاء، وكغطاء الإعتماد المستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية فهي كلها عبارة عن أجور وعمولات تتقاضاها البنوك الإسلامية من خلال الخدمات التي تقدمها لربائنها إضافة إلى القروض الحسنة المقدمة من قبل المساهمين (مبروكي، 2012، صفحة 12).

2.1. الموارد المالية الخارجية في البنوك الإسلامية:

تمثل الموارد المالية الذاتية نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد في البنوك الإسلامية، حيث تعتبر الموارد الخارجية والمتمثلة أساساً في الودائع والمدخرات بمختلف أشكالها والتي يضعها أصحابها تحت تصرف البنك الركيزة والأساس الذي تعتمد عليها البنوك الإسلامية في تمويل جميع نشاطاتها التشغيلية والاستثمارية وتنقسم هذه الودائع إلى ما يلي:

1.2.1. الودائع تحت الطلب "الحسابات الجارية":

هي مبالغ مودعة في البنك من قبل المتعاملين كأمانة، ويحق لأصحابها طلبها في أي وقت وبالطريقة التي يروها مناسبة سواء نقداً أو عن طريق استعمال الشيكات أو أوامر التحويلات المصرفية لأطراف أخرى، وبالتالي هذا الرصيد قد يكون معدوماً في أي لحظة مما لا يعطي البنك الفرصة لاحتسابه ضمن خططه الاستثمارية ولهذا لا يدفع البنك أي عوائد أو أرباح على هذه الودائع (محمد جلال، 1996، صفحة 14). وإنما يقوم عادة بمنح جوائز وهدايا لأصحاب هذه الحسابات أو الإعفاء من المصاريف عليها وهذا من أجل المحافظة على العملاء واجتذابهم، وبما أنه يصعب على البنك الإسلامي توظيف هذا النوع من الودائع في استثمارات طويلة فإنه يلجأ إلى تقسيمها إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي (شعيب الإسماعيل، 2011، صفحة 66):

– جزء يحتفظ به على شكل نقدية سائلة:

وهذا لضمان تلبية طلبات المدوعين في حال السحب منها، إضافة لتغطية طلبات المدوعين للودائع الثابتة الاستثمارية في الآجال المحددة لسحبها.

– جزء يقوم باستثماره مضاربة:

وفي هذه الحالة يقوم البنك بالمضاربة في هذه الأموال مباشرة أو بمنحها إلى غيره ليعمل فيها مقابل حصة معينة من الربح، وتكون الأرباح من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع الجارية لأن العميل لا يتحمل أية مخاطر نتيجة توظيف الأموال والمصرف ضمن له رد هذه الودائع.

– جزء يقوم بتقديمه على شكل قروض حسنة:

يقوم البنك الإسلامي بمنح قروض لعملائه حيث تتميز هذه القروض بقصر مدتها وهذا من أجل تقديم المساعدة الطارئة لعملائه عند الضرورة، فالبنك يحاول اجتذاب أكبر قدر من هذه الودائع، فهي غير مكلفة وتعتبر مورد مالي مهم بالنسبة له.

2.2.1. الودائع الادخارية "حسابات التوفير":

هي وديعة يمكن سحبها بناء على الطلب المحدد والمتفق عليه مسبقاً ولا يمكن سحبها باستخدام شيك أو أدوات أخرى ماثلة (AI Muharrami, 2014, p. 265). وهي تعد من الموارد المالية المهمة للبنوك الإسلامية، وهي عبارة عن مبالغ مودعة من قبل العملاء ومن مزاياها أنه يمكن استثمارها في مجالات متوسطة وطويلة الأجل، بحيث يوقع البنك مع العملاء عقد مضاربة فيكون البنك هو المضارب والمودعون هم أرباب المال (جلال الدماغ، 2006، صفحة 14). "وهذا يتيح لهم المشاركة في نتيجة التوظيفات الاستثمارية التي يقوم بها البنك من خلال استخدام هذه الودائع، كما يحق لصاحبها السحب من وديعته في أي وقت يشاء، بالإضافة إلى منحه نسبة من الأرباح حثاً له على الادخار وتيسيراً لمصالحه" (شخار، 2015، صفحة 46). وتنقسم الودائع الادخارية إلى قسمين:

– حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار:

يستحق أصحاب هذه الحسابات نصيباً من الربح باعتبارهم مشاركين للبنك في عملية الاستثمار، كما يحق لهم الإيداع والسحب في أي وقت شاءوا.

– حساب الادخار دون التفويض بالاستثمار:

لا يتم منح ربح أو فائدة لأصحاب هذه الحسابات فهي تعامل مثل الحسابات الجارية.

3.2.1. الودائع الاستثمارية "الحسابات الاستثمارية":

هي المبالغ التي تودع من قبل أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض استثمارها في مشروع معين والحصول على عائد وفق قاعدة "الغنم بالغم" ومن أجل جذب حجم أكبر من هذا النوع من الودائع جعلت البنوك الإسلامية إمكانية سحبها في أي وقت عند الطلب (كمال محمد، 2010، صفحة 42). ويقوم أصحاب هذه الودائع بتوقيع عقد مع البنك يتمثل في تفويض هذا الأخير بالعمل في أموره ضمن الشروط الشرعية، ويتم تقسيم الأرباح بينهم وبين البنك حسب النسب المتفق عليها في بداية العقد، أما الخسارة فيتحملها أصحاب الأموال، فالبنك يعتبر غير ضامن لهذه الأموال ويده يد أمانة ما لم يقصر أو يتعدى على المال، وهذا هو مقتضى عقد المضاربة (الوادي و سمحان، 2006، صفحة 106). وتنقسم الودائع الاستثمارية إلى نوعين (سعادة، الزبادين، و الشاعر، 2017، صفحة 270):

– حسابات الاستثمار المقيدة:

هي الودائع النقدية التي توضع في البنك الإسلامي من قبل العملاء الراغبين باستثمار هذه الأموال في مشروع محدد أو غرض معين يتم تحديده من قبل العملاء أنفسهم أي أن البنك الإسلامي ليس له الحرية في اختيار المشروع إلا أنه يحصل على حصة من صافي ما يتحقق من أرباح ناشئة عن أعمال المشروع شريطة عدم التعدي أو التقصير أو مخالفة الشروط.

– حسابات الاستثمار المطلقة:

هي الودائع النقدية التي توضع في البنك الإسلامي من قبل العملاء الذين يريدون استثمار أموالهم دون تعيينهم لمجال الاستثمار أو المكان أو الزمان، حيث يكون للبنك كامل الحرية في اختيار من يتعامل معه والخوض في المشروع الذي يراه مناسباً وفقاً لوجهة نظره، مقابل حصوله على حصة من صافي ما يتحقق من أرباح ناشئة من أعمال المشروع بلا تعد أو تقصير أو مخالفة الشروط.

4.2.1. الموارد الخارجية الأخرى في البنوك الإسلامية:

رغم انتشار البنوك الإسلامية وتقديمها للعديد من الخدمات المناسبة للأفراد إلى أنه لا تزال لدى الكثيرين فكرة عالقة في أذهانهم جعلتهم ينفرون من البنوك الإسلامية إلى البنوك التقليدية وهي الحصول على الفائدة بدون المخاطرة، كما أن رغبة المودعين في سحب وديعهم متى شاء وبحثهم عن الربح السريع ناهيك عن انخفاض معدلات الأرباح مقارنة بمعدل الفائدة الثابت الذي تقدمه البنوك التقليدية، ساهم في عدم ازدياد الموارد المالية الخارجية في البنوك الإسلامية بالشكل المطلوب وهذا ما دفع البنوك الإسلامية إلى البحث عن وسائل ومصادر جديدة للحصول على الموارد المالية من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية وتمثلت هذه الوسائل فيما يلي:

– صكوك الاستثمار الإسلامية:

هي عبارة عن أوراق مالية متساوية القيمة ومحددة المدة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية تعطي لحاملها حق الاشتراك مع الغير بنسبة مئوية في ملكية وصافي إيرادات أو أرباح وخسائر مشروع استثماري قائم فعلاً، أو يتم إنشاؤه من حصيلة الاكتتاب، وهي قابلة للتداول والإطفاء والاسترداد عند الحاجة بضوابط وقيود معينة (ناصر و

بن زيد، 2014، صفحة 8). وتقوم البنوك الإسلامية بإصدار هذه الصكوك والتي تشبه السندات التقليدية بهدف توفير موارد مالية للبنك تمكنه من إنجاز مشروعاته وتساعدته في تحقيق أهدافه (فليح الساعدي، حمادي المرفجي، و عبد الكريم الحلبي، 2019، صفحة 75). وهي تختلف عن السندات التقليدية في كونها أوراق مالية ليست بأجر ثابت أو معدل فائدة محدد (Abdul Muhaymin & Saidur, 2020, p. 13)، وتأخذ الصكوك الاستثمارية الإسلامية عدة صور وأنواع وهذا وفقا لعدة اعتبارات نذكرها فيما يلي (معطى الله و شرياق، 2012، صفحة 238):

- فبحسب آجالها تنقسم إلى صكوك قصيرة الأجل مدتها من ثلاثة أشهر إلى سنة (وتسمى أيضا بشهادات الإيداع أو الاستثمار)، وصكوك متوسطة وأخرى طويلة الأجل.

- وتتنوع بحسب صيغتها وفق صيغ التمويل الإسلامية وتمثل في صكوك المضاربة، إجارة، مشاركة، سلم، استصناع، متاجرة، مزارعة ومساقاة، مراجعة، أسهم، وقرض حسن.

- وتنقسم بحسب التخصيص إلى صكوك خاصة تصدر لتمويل مشروع معين، وصكوك عامة توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات التي يقوم بها المصرف.

- صناديق الاستثمار:

هي عبارة عن أوعية مالية تجمع فيها مدخرات المستثمرين وتوجيهها في الوجهة الاستثمارية المناسبة من خلال أدوات استثمارية مختلفة ومتنوعة، يتم إدارتها من قبل جهات ذات خبرة علمية وعملية في إدارة محافظ الأوراق المالية (هيومل عوجان، 2012، صفحة 80). وهي تعتبر مصدر جيد من مصادر أموال البنك الإسلامي فهي تلبي حاجات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم لتحقيق عوائد مجزية، حيث يقوم البنك باختيار أحد مجالات الاستثمار المحلية أو الدولية وينشأ لهذا الغرض صندوق يطرح للاكتتاب العام للمستثمرين ويقوم بإدارته وفقا لأسس وقواعد المضاربة الشرعية مقابل حصوله على نسبة معلومة من الربح لقاء إدارته لهذا الصندوق (براضية، 2011، صفحة 33).

- ودائع المؤسسات المالية:

هي عبارة عن ودائع تضعها البنوك الإسلامية التي لديها فائض في الأموال في البنوك الإسلامية التي تعاني من عجز في السيولة النقدية، ويكون الإيداع في صورة ودائع استثمارية تأخذ عنها البنوك الإسلامية المودعة عائد غير ثابت أو في صورة ودائع جارية لا يستحق عليها عائد (باقر هاشم النجار، 2017، صفحة 191).

2. دراسة تحليلية لواقع الموارد المالية الذاتية والاستثمارات طويلة الأجل في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020

تعد الموارد التمويلية طويلة الأجل من الدعائم الأساسية التي يقوم عليها النشاط الاستثماري طويل الأجل في المؤسسات، فهي تعتبر عنصر رئيسي وأساسي في تشغيل وتحريك ذلك النشاط وتغطية احتياجاته بكافة أشكالها (زيتوني، 2017، صفحة 34).

وتعتبر البنوك الإسلامية من بين المؤسسات التي كان الهدف من تأسيسها هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذا كان لا بد عليها أن تطرق المجالات والأنشطة والمشروعات التي تحقق ذلك، سواء أكانت هذه المجالات زراعية أم صناعية أو غيرها، وهذه المجالات تتطلب استثمارات طويلة الأجل، لذلك فإنه يجب أن يمثل حجم الموارد طويلة الأجل المتاحة للبنوك الإسلامية النسبة الغالبة من إجمالي مواردها (دوابة، 2006، صفحة 32). وبما أن الموارد الذاتية طويلة الأجل من المتغيرات الكمية الأساسية التي تؤثر في الاستثمار طويل الأجل فإننا سنقوم بتقييم هذه الموارد في بنك دبي الإسلامي من خلال فحص وتحليل للمؤشرات المالية التالية:

1.2. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد

توضح هذه النسبة مقدار حقوق الملكية (الموارد الذاتية) إلى إجمالي الموارد المتاحة للبنك الإسلامي حيث أن حقوق الملكية هي عبارة عن مجموع (رأس المال + الاحتياطات + الأرباح المحتجزة)، وبالتالي يتم حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد} = \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة} / \text{إجمالي الموارد}$$

الهدف من دراسة هذه النسبة هو معرفة مدى اعتماد بنك دبي الإسلامي على موارده الذاتية في تمويل نشاطه الاستثماري طويل الأجل نظرا لاعتبارها مصدرا رئيسيا للتمويل الاستثماري طويل الأجل حيث يشير ارتفاعها إلى قدرة البنك على توجيه جزء أكبر من موارده نحو الاستثمارات طويلة الأجل، بينما يدل انخفاضها على محدودية قدرة البنك في التوجه إلى الاستثمارات طويلة الأجل.

جدول رقم (01): نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020

(ألف درهم)

السنة	حقوق الملكية	معدل النمو %	إجمالي الموارد	معدل النمو %	% نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد
2010	10526457	-	90137771	-	11,68
2011	10173757	-3,35	90588464	0,50	11,23
2012	10559855	3,80	95364699	5,27	11,07
2013	16342189	54,76	113288438	18,79	14,43
2014	17706084	8,35	123887359	9,36	14,29
2015	22793528	28,73	149897504	20,99	15,21
2016	27269216	19,64	174970505	16,73	15,59
2017	28880518	5,91	207337009	18,50	13,93
2018	34126744	18,17	223682159	7,88	15,26
2019	34732071	1,77	231795634	3,63	14,98
2020	43130375	24,18	289556453	24,91	14,89
المعدل السنوي	15285356.73	14,72	2632331391	11,50	13,86

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على التقارير المالية السنوية لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي (2010-2020).

يتضح من خلال بيانات الجدول أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد تتراوح بين 11.07% و 15.59% خلال سنوات الدراسة وبمعدل متوسط بلغ 13.86%.

حيث حققت هذه النسبة أعلى معدل لها وكان هذا في سنة 2016 بسبب ازدياد حقوق الملكية بمعدل أكبر من إجمالي الموارد على الرغم أن معدل نمو حقوق الملكية كان أقل مقارنة مع سنة 2015، في حين سجلت هذه النسبة أدنى مستوى لها في سنة 2012 بمعدل 11.07% وهذا راجع لنمو حجم الموارد الإجمالية بنسبة أكبر من حقوق الملكية، الذي شهد تذبذبا واضحا أبرزه كان في سنة 2011 بمعدل نمو سالب بلغ 3.35%، كما نلاحظ أن متوسط نسبة حقوق الملكية يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد في بنك دبي الإسلامي خلال سنوات الدراسة حيث كان من المفروض أن تكون هذه النسبة أكثر ارتفاعا نظرا لأهميتها لأن حقوق الملكية تعتبر مصدرا رئيسي لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل.

2.2. نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

توضح هذه النسبة مقدار حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل من إجمالي حقوق الملكية، ويتم تحديدها من خلال طرح قيمة الأصول الثابتة من إجمالي حقوق الملكية (حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل = حقوق الملكية - الأصول الثابتة)، والغاية من دراسة هذه النسبة هو تحديد مقدار حقوق الملكية المتاحة فعلا للاستثمار طويل الأجل.

وكلما ارتفع مقدار هذه النسبة دل ذلك على أن البنك يملك جزء أكبر من حقوق الملكية الذي يمكن توجيهه نحو الاستثمار طويل الأجل، أما انخفاضها فيدل على العكس.

جدول رقم (02): نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020

(ألف درهم)

السنة	حقوق الملكية	معدل النمو %	الأصول الثابتة	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للإستثمار طويل الأجل	النسبة %
2010	10526457	-	653086	-	9873371	93,80
2011	10173757	-3,35	581410	-10,97	9592347	94,29
2012	10559855	3,80	557357	-4,14	10002498	94,72
2013	16342189	54,76	536968	-3,66	15805221	96,71
2014	17706084	8,35	580772	8,16	17125312	96,72
2015	22793528	28,73	795355	36,95	21998173	96,51
2016	27269216	19,64	927611	16,63	26341605	96,60
2017	28880518	5,91	1136479	22,52	27744039	96,06
2018	34126744	18,17	1314239	15,64	32812505	96,15
2019	34732071	1,77	1590335	21,01	33141736	95,42
2020	43130375	24.18	1430634	-10.04	41699741	96.68
المعدل السنوي	15285356.73	14.72	918567.81	8.37	22376049.82	95.78

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على التقارير المالية السنوية لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي (2010-2020).

يتضح من خلال بيانات الجدول أن نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية في بنك دبي الإسلامي تتراوح ما بين 93.8% و 96.72% وبمعدل وسطي بلغ 95.78% خلال سنوات الدراسة، وما نلاحظه أن قيمة الأصول الثابتة تشكل نسبة ضئيلة جدا من إجمالي حقوق الملكية حيث شهدت تذبذباً في معدلات نموها خاصة في سنة 2011 و 2012 و 2013، وهذا عكس حقوق الملكية التي شهدت نمو مستمر خلال سنوات الدراسة ولكن بمعدل نمو متفاوت باستثناء سنة 2011، ويعتبر هذا مؤشر جيد نظراً لأن الجزء الأكبر من حقوق الملكية يمكن توجيهه للاستثمار طويل الأجل، ولكن ما يؤثر على هذه النظرة الإيجابية هو النسبة الضئيلة التي تشكلها حقوق الملكية من إجمالي موارد البنك والذي تم توضيحه من خلال المؤشر الأول.

3.2 نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات:

توضح هذه النسبة مقدار الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف في البنك، والهدف من دراستها هو الوقوف على الأهمية النسبية للنشاط الاستثماري طويل الأجل في البنوك الإسلامية، حيث يدل ارتفاعها على كفاءة البنك وتحقيقه لأحد الأهداف الأساسية التي أنشأت من أجلها البنوك الإسلامية وهي تحقيق التنمية، أما انخفاضها فيشير على أن البنك يركز اهتمامه على الاستثمارات قصيرة الأجل ومنخفضة المخاطر.

جدول رقم (03): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020 (ألف درهم)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	إجمالي التوظيف	معدل النمو %	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف %
2010	3430274	-	89484685	-	3,83
2011	2336439	-31,89	90007054	0,58	2,60
2012	2294028	-1,82	94807342	5,33	2,42
2013	1877819	-18,14	112751470	18,93	1,67
2014	1873065	-0,25	123306587	9,36	1,52
2015	2084977	11,31	149102149	20,92	1,40
2016	2034472	-2,42	174042894	16,73	1,17
2017	2135931	4,99	206200530	18,48	1,04
2018	1928629	-9,71	222367920	7,84	0,87
2019	1976718	2,49	230205299	3,52	0,86
2020	1939043	-1,9	288125819	25,16	0,67
المعدل السنوي	2173763.18	-4.3	161854704.5	11.52	1.64

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على التقارير المالية السنوية لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي (2010-2020).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن نسبة الاستثمار طويل الأجل من إجمالي التوظيف ضعيفة جداً في بنك دبي الإسلامي حيث لم تتعدى نسبة 3.83% وهذا كحد أقصى في سنة 2010 لتبدأ هذه النسبة في الهبوط في السنوات الموالية لتصل إلى 0.86% في سنة 2019، وبلغ المعدل المتوسط 1.64% خلال سنوات الدراسة، وما يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار طويل الأجل في البنك كان متناقصاً في جميع سنوات الدراسة تقريباً عكس معدل نمو إجمالي الاستثمارات الذي سجل نمو مستمر في جميع السنوات، وهذا يدل على أن اهتمام البنك بتوجيه موارده المالية نحو الاستثمار طويل الأجل قليل جداً مخالفاً بذلك الدور المفترض أن يقوم به وهو تحقيق التنمية من جهة، وإعطاء الأولوية للاستثمارات طويلة الأجل على باقي أنواع الاستثمارات من جهة أخرى.

4.2. نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل:

توضح هذه النسبة ما يستخدمه البنك من حقوق ملكية متاحة للاستثمار طويل الأجل في الاستثمار طويل الأجل، ويشير ارتفاعها على قدرة البنك وكفاءته وحسن استغلاله للحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل أما انخفاضها فيشير إلى العكس.

جدول رقم (04): نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010-2020

(ألف درهم)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	معدل النمو %	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
2010	3430274	-	9873371	-	34,74
2011	2336439	-31,89	9592347	-2,85	24,36
2012	2294028	-1,82	10002498	4,28	22,93
2013	1877819	-18,14	15805221	58,01	11,88
2014	1873065	-0,25	17125312	8,35	10,94
2015	2084977	11,31	21998173	28,45	9,48
2016	2034472	-2,42	26341605	19,74	7,72
2017	2135931	4,99	27744039	5,32	7,70
2018	1928629	-9,71	32812505	18,27	5,88
2019	1976718	2,49	33141736	1,00	5,96
2020	1939043	-1,9	41699741	25,82	4,65
المعدل السنوي	2173763.18	-4.3	22376049.82	15.12	13.29

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على التقارير المالية السنوية لمجلس إدارة بنك دبي الإسلامي (2010-2020).

نلاحظ من خلال بيانات الجدول أن بنك دبي الإسلامي غير قادر على استثمار ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، حيث لم تتعدى نسبة توظيف هذه الحقوق في الاستثمار طويل الأجل 34.74% وسجلت هذه النسبة في سنة 2010 ثم لتبدأ في الانخفاض لتصل إلى 5.88% في سنة 2018، لتعود للارتفاع ولكن بنسبة ضئيلة جدا بلغت 5.96% في سنة 2019، ووصلت إلى أدنى نسبة استغلال لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في سنة 2020 بنسبة 4.65%، وبمعدل متوسط بلغ 13.29% خلال سنوات الدراسة، ونلاحظ أنه رغم الزيادة المتواصلة في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار الطويل الأجل إلى أن البنك لم يستطع استغلالها ولم يولي اهتمامه نحو الاستثمار طويل الأجل.

3. النتائج ومناقشتها

تم التوصل إلى نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- لم تحظى الموارد المالية الذاتية بأي أهمية تذكر في بنك دبي الإسلامي، كونها لم تمثل سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي الموارد لديه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى: تمثل الموارد المالية الذاتية طويلة الأجل في بنك دبي الإسلامي نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد المالية.
- نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات ضعيفة جدا في بنك دبي الإسلامي، ما يعكس رغبة البنك في تحقيق الأرباح بعيداً عن المخاطرة، والابتعاد عن القيام بالمشاريع الاستثمارية التنموية، الأمر الذي يثبت عدم صحة الفرضية الثانية: حقق بنك دبي الإسلامي معدلات مرتفعة في الاستثمارات طويلة الأجل نسبة إلى إجمالي الاستثمارات فيه.

- لم تقم الإدارة الاستثمارية للبنك باستغلال ما هو متاح لديها من موارد مالية ذاتية طويلة الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل، حيث تم توجيه الجزء الأكبر من هذه الموارد نحو الاستثمار قصير الأجل والاحتفاظ بالجزء الباقي على شكل سيولة، الأمر الذي يثبت عدم صحة الفرضية الثالثة: استطاع بنك دبي الإسلامي توجيه ما لديه من حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل نحو الاستثمارات طويلة الأجل.

الخلاصة:

يعتبر الأساس النظري لفكرة إنشاء البنوك الإسلامية هو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة في محاربة التضخم، والبطالة، وإزالة التفاوت الكبير في الدخل والثروة بين الأفراد والتي تستند في تحقيقها على القيام بالاستثمارات التنموية التي تتميز بطول أجلها وارتفاع درجة مخاطرها.

غير أنه من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها على بنك دبي الإسلامي لاحظنا وجود اختلال في الموارد المالية للبنك كونه لم تمثل الموارد المالية الذاتية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الموارد لديه، بالإضافة إلى تركيزه على تمويل الاستثمارات قصيرة الأجل التي تتميز بسيولة عالية ورجحية شبه مضمونة مخالفاً بذلك الدور المفترض أن تقوم به البنوك الإسلامية. كما توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- سيطرة الموارد المالية قصيرة الأجل في بنك دبي الإسلامي، حالت دون قيامه بعمليات التمويل الاستثماري التنموي، وتفضيله للاستثمارات الأكثر سهولة والأعلى ضماناً وأماناً.

- الارتفاع المستمر لإجمالي موارد البنك والتي كانت أغلبها عبارة عن موارد خارجية دليل على أن بنك دبي الإسلامي يتمتع بقدر كبير على جذب الودائع من الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، غير أن أصحاب هذه الأموال يرغبون في توفير عامل الضمان لأموالهم مع القدرة على سحبها في آجال قريبة أو عند الطلب.

- الوضع الحالي والتطبيقي لبنك دبي الإسلامي جاء متناقضاً مع الأهداف النظرية التي وضعها المؤسسون لفكرة البنوك الإسلامية ومن أهمها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي ترتكز بصورة كبيرة على الاستثمارات طويلة الأجل، حيث أن هذا النوع من الاستثمارات لم يمثل سوى نسبة محدودة من إجمالي استثمارات البنك.

- أظهرت نتائج دراسة بنك دبي الإسلامي أن نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي التوظيف تتناقص مع مرور السنوات، وهذا يثبت توجه البنك وتفضيله منافسة البنوك التقليدية في الحصول على حصة في السوق المالية عوض تحقيق الأهداف التنموية التي وضعت عليها أسس البنوك الإسلامية.

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد المالية الذاتية في بنك دبي الإسلامي يتناقض مع قاعدة توازن الآجال التمويلية، ما يوضح أن أسلوب التوظيف الذي يتبعه البنك يتسم بالعشوائية والميول الشخصية.

- التقارير المالية لبنك دبي الإسلامي تعكس بشكل كبير ممارسات ونشاطات غالبية البنوك الإسلامية الأخرى، والتي أصبحت تركز اهتمامها على الاستثمارات الأكثر أماناً وسيولة، وهذا يرجع لعدة أسباب منها خضوع البنوك الإسلامية لنفس الضوابط واللوائح والشروط التي تطبقها البنوك المركزية على البنوك التقليدية، بالإضافة إلى نقص الكوادر البشرية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي وغياب الخبرة الفنية والمعرفة الشرعية.

ومن خلال النتائج السابقة اقترحنا مجموعة من التوصيات والمتمثلة في الآتي:

- يجب على بنك دبي الإسلامي أن يقوم بتصحيح مساره من خلال إعادة هيكلة طبيعة موارده المالية، بحيث يجعل الموارد المالية طويلة الأجل النسبة الأكبر من إجمالي الموارد، الأمر الذي يساعده في القيام باستثمارات طويلة الأجل والمساهمة في تحقيق التنمية.

- العمل على إعادة هيكلة عمليات التمويل في البنك، وهذا من خلال إعطاء الأولوية للتمويل الاستثماري طويل الأجل وذلك برفع نسبة الاستثمار طويل الأجل من إجمالي الاستثمارات، والاستغلال الأمثل لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل.

- البحث عن موارد مالية خارجية تتميز بالثبات وذلك من خلال ابتكار وتطوير آليات تكوين الأوعية الاستثمارية المستقلة، كالصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية لكونها تتمتع بمشاركة جماهيرية واسعة تساعد على تغيير هيكلة الموارد المالية في البنك وجعل الموارد المالية طويلة الأجل النسبة الأكبر من إجمالي الموارد المتاحة للاستثمار ما يساعده على تمويل المشروعات التنموية.

- العمل على وضع برنامج تدريبي محدد وبصفة مستمرة يتم من خلاله تكوين وتدريب الموظفين في البنوك الإسلامية واطلاعهم وإكسابهم المعرفة، في مجال التمويل والاستثمار وخصوصًا التمويل طويل الأجل.
- العمل على جعل المتعاملين مع البنوك الإسلامية أكثر اطمئنانًا على أموالهم ومدخراتهم، والتأكيد لهم أنهم حينما يقبلون مشاركة البنك في عملية التوظيف سيتحملون بذلك مخاطر النشاط الاقتصادي وحده وليس مخاطر قلة الخبرة أو عدم الأمانة لدى القائمين على النشاط.
- إنشاء بنك مركزي إسلامي أو تطبيق سياسة نقدية من قبل البنك المركزي التقليدي تراعي خصوصية البنوك الإسلامية.

الإحالات والمراجع:

✓ الكتب:

- إخلاص باقر هاشم النجار. (2017). المصارف الإسلامية. دار الأيام، العراق.
- أشرف محمد دوابة. (2006). دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.
- حكيم حمود فليح الساعدي، ثورة صادق حمادي المرفجي، و محمد حسن عبد الكريم الحلي. (2019). المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية. دار بغداد للكتب والطباعة والنشر والتوزيع، العراق.
- خديجة خالدي، وعبد الرزاق بن حبيب. (2015). نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- سامي يوسف كمال محمد. (2010). الصكوك المالية الإسلامية الأزمنة والمخرج. دار الفكر العربي، القاهرة.
- سليمان محمد جلال. (1996). الودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة.
- عائشة الشراوي المالقي. (2000). البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق. المركز الثقافي العربي، المغرب.
- عبد الحليم عمار غربي. (2013). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. مجموعة دار الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2004). الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية. البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. جامعة 7 أكتوبر الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، ليبيا.
- محمود حسين الوادي، وحسين محمد سمحان. (2006). المصارف الإسلامية. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

✓ الأطروحات والرسائل:

- إبراهيم تومي. (2017). تكييف معايير السلامة في المصارف الإسلامية في ظل مقررات لجنة بازل الدولية دراسة حالة مجموعة بنك البركة الإسلامي (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- جابر شعيب الإسماعيل. (2011). التمويل الاستثماري طويل الأجل في المصارف الإسلامية (مذكرة ماجستير). كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا.
- حكيم براضية. (2011). التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- زهير أحمد علي أحمد. (2016). صيغ التمويل الإسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية في المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية (أطروحة دكتوراه). كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
- زياد جلال الدماغ. (2006). إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الفلسطينية (مذكرة ماجستير). كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- الطاهر قانة. (2013). دور المصارف الإسلامية في رفع الكفاءة الإنتاجية للملكية الوقفية البنك الإسلامي الأردني نموذجًا (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.

- الطيب مبروكي. (2012). المخصصات والإحتياطات في البنوك الإسلامية من منظور فقهي (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.
- عبد القادر زيتوني. (2017). دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- فتيحة عقون. (2009). صيغ التمويل في البنوك الإسلامية ودورها في تمويل الاستثمار (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- كمال منصور. (2013). إدارة مخاطر صيغ التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة البنوك الإسلامية القطرية والأردنية خلال الفترة من 2005 إلى 2013 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- ميلود بن مسعود. (2008). معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر.
- نعيمة شحار. (2015). تسيير مخاطر التمويل في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر.

✓ المجالات العلمية:

- حمزة فيشوش. (2020). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الإسلامية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة المسيلة، المجلد 5 (العدد 1)، الصفحات 110-120.
- عبد الله يوسف سعادة ، هيام محمد الزيادين ، و باسل يوسف الشاعر. (2017). أثر توظيف الودائع الاستثمارية في ربحية المساهمين. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية جامعة آل البيت، المجلد 13 (العدد 2)، الصفحات 267-290.
- وليد هيومل عوجان. (2012). صناديق الاستثمار الإسلامية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية جامعة آل البيت، المجلد 08 (العدد 01)، الصفحات 75-116.

✓ المقالات باللغة الأجنبية:

- Ismail, N., & Bin Haron, M. S. (2014). Islamic Banks. International Journal of Management & Information technology , Vol 10 (No 01), pp. 1754- 1761
- Mahdi Abdul Muhaymen, & Mohamed Saidur Rahman. (2020). Islamic Banking and Finance in Bangladesh. Journal of Business Accounting and Financing Metropolitan University Sylhet Bangladesh, Vol 01 (No 01), pp 10- 15.
- Moustafa Moursi El seoudi A, Nasran Mohamed M, Mohamed A, Zaini Nasohah N, Ahmed S, Nazir Alias M, & Dahlan Salleh, A. (2012). Sources of funds and invested in Malaysian Islamic Banks. Journal Advances in Natural and Applied Sciences University Kebangsaan Malaysia , Vol 06 (No 07), pp 1130- 1135.
- Saeed Al Muharrami. (2014). Islamic Banking Basic Guidelines for Researchers. European Journal of Social Sciennces , Vol 45 (No03), pp 262- 281.

✓ الملتقيات:

- سليمان ناصر، وريعة بن زيد. (05 و 06 ماي 2014). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ومدى إمكانية الاستفادة منها في الجزائر. الملتقى الدولي حول منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية والتقليدية والصناعة المالية الإسلامية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- خير الدين معطى الله ، و رفيق شرياق. (03 و 04 ديسمبر 2012). الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية. الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر.